العلاقات التركية البحرينية:
تكييف الدور الإستراتيجي للمنامة

بتول دوغان عكاش*

ملخص: توفّر العلاقات الثنائية التركية البحرينية أرضًا خصبة لمجموعة شاملة من المناقشات حول الشؤون الإقليمية، ومع ذلك فهذا الموضوع غير مدروس. تجيب هذه الدراسة عن سؤالين أساسيين: ما أنماط الأدوار الرئيسة التي تستوعبها البحرين في نظام الشرق الأوسط في إجراء صنع السياسة الخارجية تجاه تركيا؟ وكيف تعمل مفاهيم الدور البحريني تجاه تركيا في ظل الهيمنة السعودية الإقليمية الفرعية؟ تقترح الدراسة أن هناك ديناميكيتين في صنع السياسة الخارجية البحرينية تجاه تركيا، هما: الحليف المخلص للسعودية، والتكيف الإستراتيجي للدور. يتمّ أداء هذين الدورين إما في وقت واحد، كما هو الحال في سنوات الذروة من التعاون مع تركيا، وإمّا أن يهيمن كونها حليفًا مخلصًا للسعودية على تكيفات الدور الإستراتيجي للبحرين، وبخاصة في أوقات الأزمات.

الكلمات المفتاحية: البحرين، تركيا، سياسة الخليج، العلاقات التركية الخليجية.

*جامعة أنقرة، تركيا.

Bahraini-Turkish Relations:
A Strategic Role Adaptation of Manama

BETUL DOGAN AKKAS*

ORCID NO :0000-0001-6933-8139

ABSTRACT: *The purpose this research is to answer two questions: What are the major national role types that Bahrain accommodates in the contemporary Middle East system in conducting foreign policymaking towards Türkiye? How does Bahrain's role conceptions towards Türkiye work under a sub-regional Saudi hegemony? There has been continuous, solid, yet limited diplomatic communication between Bahrain and Türkiye. With a hybrid use of post-structural discourse theory and role theory the nature of the emerging ties is elaborated, focusing on the Bahraini foreign affairs. This research proposes that there are two dynamics in the Bahraini foreign policymaking towards Türkiye: a faithful ally of Saudi Arabia and strategic role adaptation. These roles are either played simultaneously, as is the case in the peak years of cooperation with Türkiye, or being a faithful ally of Saudi Arabia dominates Bahrain's strategic role adaptations, notably in the times of crises.*

Keywords:*Bahrain, Türkiye, Gulf Politics, Türkiye-Gulf Relations, Role Theory.*

*Ankara University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2024-(3/13)
69 - 98

DOI:10.36360/1560-013-003-004

المقدّمة

مملكة البحرين أرخبيل يتكون من جزيرة البحرين، بالإضافة إلى ما يقرب من 30 جزيرة أصغر منها. يبلغ عدد سكانها أقل من 1.5 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 786 كيلومترًا مربعًا، ومع ذلك فإن موقعها الجيوسياسي يوفر للمملكة تحالفات عسكرية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.[1]

توفر العلاقات الثنائية التركية البحرينية أرضًا خصبة لمجموعة شاملة من المناقشات حول الشؤون الإقليمية، ومع ذلك فهي موضوع غير مدروس، مع إنتاج عدد قليل من الأعمال حول هذه العلاقات الثنائية.[2] يهدف هذا البحث إلى سد فجوة مهمّة في أدبيات دراسات الخليج من خلال وصف ديناميكيات السياسة الخارجية البحرينية في علاقاتها مع تركيا. وفي هذا الصدد، يشكّل التاريخ المشترك لهاتين الدولتين وتوقعات قوتهما الإقليمية أدوات أساسية للتعمق في تصور العلاقات. وفي المقام الأول، هناك نقطتان حاسمتان لفهم طبيعة وإمكانات العلاقات الثنائية بين المنامة وأنقرة: الاتجاهات العامة في صنع السياسة الخارجية البحرينية وأنماط السياسة الخارجية التركية تجاه المنامة. وفي هذا الصدد، يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤالين: ما أنواع الأدوار الرئيسة التي تستوعبها البحرين في نظام الشرق الأوسط المعاصر في صنع السياسة الخارجية تجاه تركيا؟ وكيف تعمل مفاهيم الدور البحريني تجاه تركيا في ظل الهيمنة السعودية الإقليمية الفرعية؟

من الأهمية بمكان تحليل مفاهيم الدور البحريني في علاقاتها مع تركيا لعدة أسباب: أولًا، أنه تفسير علمي ناشئ في دراسات الخليج من خلال تطبيق نظرية الدور على دول مجلس التعاون الخليجي.[3] وحتى من دون تضمين نهج نظرية الدور، فإن عملية صنع السياسات في دول الخليج تجاه تركيا لم تُدرَس بشكل كافٍ، وهناك حاجة إلى المزيد من البحوث العلمية والنظرية الموجهة لتوسيع المناقشة المنهجيةً حول هذه العلاقات الإقليمية.

ثانيًا، توفر نظرية الدور أُسسًا للتعاون مع التفسيرات النظرية الأخرى لتحليل الشؤون الخارجية البحرينية بشكل شامل. لا يزعم هذا البحث أن صنع السياسات الخارجية البحرينية يفتح دورًا أو هوية جديدة في علاقاتها مع تركيا. بل إنه عبارة عن صياغة لتحالف آمن مع مفاهيم الدور التقليدية للدولة البحرينية. وهذا ما يُسمّى بالتكيف مع الدور لغرض التحالفات البراغماتية بدون تهديد علاقاتها بالهيمنة الإقليمية الفرعية.[4] على حد تعبير هارنيش: «... يشير التكيف مع الدور إلى تغييرات في الإستراتيجيات والأدوات في أداء الدور. يظل الغرض من هذا الدور الأساسي ثابتًا، وغالبًا ما تُستخدَم

عمليات التكيف كآليات سببية في مناهج الدور العقلانية حيث تنظم الأدوار في المقام الأول السلوك، ولكن لا يجري تفسيرها على أنها ذات تأثيرات تكوينية على الفاعل أو النظام الاجتماعي».[5] وكما أوضح ديفيد كامبل ببراعة، فإن الدول وتصوراتها للدور هي كيانات غير مكتملة.[6]

هناك عنصر بالغ الأهمية يتمثل في الهيمنة السعودية في السياسة البحرينية. وعلاوة على ذلك، تغيّر تفسير الهيمنة في مجلس التعاون الخليجي منذ الثورات العربية.

يجمع هذا البحث بين هيمنة نظرية الخطاب ما بعد البنيوي ونظرية الدور للوصول إلى تحليل راسخ للسياسة الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار دور الهيمنة المنسوب إليها. ومع ذلك، ليس التعريفات غير الثابتة للهيمنة والأدوار فقط، بل تتطلب صراعات الأدوار دون الإقليمية تفسيرًا شاملًا للصراعات الهيمنية في سياق مجلس التعاون الخليجي أيضًا. يتساءل هذا البحث عن صناعة السياسة الخارجية البحرينية تجاه تركيا وسط مفهوم الدور دون الإقليمي بوصف ذلك حليفًا مخلصًا للمملكة العربية السعودية والتكيف الإستراتيجي للدور –وهو مصطلح فريد مقترح في هذه الورقة– بما في ذلك الدور الحاسم للهيمنة السعودية.

لذلك، من خلال الجمع بين نظرية الخطاب ما بعد البنيوي لإيرناستو لاكلو وشانتال موفي (PDT) جنبًا إلى جنب مع نظرية الدور، يزعم هذا البحث أن الشؤون الخارجية البحرينية تجاه أنقرة هي صياغة لخطاب ثابت لسردهم التقليدي من دون تهديد الخطاب الأساسي في المنطقة الفرعية.[7] إن أي تعزيز لهذه العلاقات الثنائية لن يخلق أسطورة أو رواية جديدة لأدوارها الفرعية الإقليمية (على مستوى الخليج) أو الإقليمية (على مستوى الشرق الأوسط)، بل عندما تكون السياسة الإقليمية ملائمة للتعاون، سيجري تكييف دور مفصل مع التصور في ظل الهيمنة الإقليمية الفرعية للرياض.

ثالثًا، توفّر نظرية الدور أرضًا خصبة للجمع بين الأدوات المادية والفكرية في تصوير مفاهيم الأدوار وتنفيذها، وهذا جانب مهم للغاية من البحث في الملكيات الخليجية، حيث إن مفهوم القوة ليس ملموسًا بحتًا في فهم أوسع لسياسات مجلس التعاون الخليجي.[8] يساعد الجمع بين هذين الخطين الأساسيين النظريين في تفسير العلاقات بين دول الخليج وفقًا للطبيعة السياسية لدول الخليج، مع استيعاب مفهوم القوة في تعريفه الأوسع. وبالنظر إلى حقيقة أن هاتين العلاقتين الثنائيتين لا تزالان ناشئتين، مع حصتهما المحدودة في التحالفات السياسية والتعاون الاقتصادي والتجارة العسكرية، فإن رأس المال الدبلوماسي المضمّن في هذه العلاقات يحتاج إلى تحليل شامل.

رابعًا، بوصف البحرين دولة صغيرة في الجنوب العالمي، يتطلب صنع السياسة الخارجية البحرينية نهجًا يجمع بين التنافسات الأفقية والرأسية للقوى داخل المنطقة الفرعية والمنطقة والدولة. والفرق في البحث عن قوة متوسطة أو عظمى هو أن نظرية الدور ونظرية الخطاب ما بعد البنيوي تفتحان مساحات علمية أكبر للدول الصغيرة.[9] تتمتع العلاقات بين البحرين وتركيا بزاوية تاريخية راسخة، ويبدأ القسم التالي بتقديم خلفية موجزة لعصر ما قبل الدولة القومية.

الشرعية التاريخية في العلاقات الثنائية

في عام 1559م، حاول مصطفى باشا الحاكم العثماني في الأحساء غزو البحرين؛ لتوفير ممرّ آمن من مياه الخليج إلى البصرة بشكل مستقل، أي من دون التصديق على أفعاله مع إسطنبول.[10] كانت هذه هي الخطوة الأولى في التماسّ السياسي أو العسكري. ومع ذلك، كانت الإمبراطورية البرتغالية مؤهلة بشكل أفضل للدفاع عن وجودها في المياه البحرينية وجرى صد القوات العثمانية. وبعد تأسيس السلطة العثمانية في القطيف، لم يكن امتدادها إلى جزيرة البحرين بهدف توسيع النفوذ العثماني في الخليج فحسب، بل كان الهدف كسر الهيمنة البرتغالية في المناطق الساحلية من الخليج.[11] وقد أقال سليمان القانوني مصطفى باشا، الذي أدت أفعاله إلى معاناة شديدة للقوات العثمانية التي كانت تقاتل مع البرتغاليين.[12] وكانت هذه الخطوة من جانب السلطان العثماني ذات صلة أيضًا بحقيقة أن الحاكم البحريني كان على اتفاق مع إسطنبول بحلول عام 1554م، منذ أن غزت القوات العثمانية بغداد.[13] وكان هذا وضعًا مربحًا للجانبين؛ لأن الدعم السياسي من العثمانيين زاد من حصانة الزعيم البحريني مراد شاه ضد الصفويين والبرتغاليين.[14] ومع ذلك، فإن الولاء للعثمانيين لم ينقذ البحرين من المزيد من احتلال البرتغاليين، الذين استخدموا الجزيرة قاعدة بحرية.

وكان هناك سبب آخر دفع العثمانيين إلى ضمان تحرير القطيف والبحرين من الاحتلال البرتغالي هو إبعاد بحريتهم عن المياه الأناضولية الداخلية، وبخاصة عن نهري دجلة والفرات.[15] ورغم أن هذه الخطوة لم تكن متوقّعة من البحرية البرتغالية؛ نظرًا لأن القوتين كانتا في تنافس شديد، فإن العثمانيين كانوا حذرين للغاية في إستراتيجياتهم في مناطق الاشتباكات المحتملة. وكان البعد الثالث، الذي رسّخ السياسات العثمانية تجاه جزيرة البحرين في عهد سليمان القانوني، هو إبقاء الصفويين تحت السيطرة، ومن ثَمّ الحد من نفوذهم على المجتمعات الشيعية في المناطق الداخلية من الخليج.

أما البعد الرابع، وهو خلاصة المنظور العثماني في ذلك الوقت في البحرين، فكان أن الغرض الأساسي لإسطنبول لم يكن غزو البحرين أو اكتساب السيطرة الكاملة على المجتمع البحريني. بل كان المنظور العثماني يهدف إلى ضمان عدم وجود قوى أخرى تهيمن على المناطق الداخلية للخليج، سواء الفرس أم الأوروبيون؛ وتأمين المنطقة من الهجمات بين المشيخات. وإذا قبل الحكام المحليون شكلًا من أشكال الهيمنة العثمانية، فإنهم كانوا أحرارًا في اختيار طريقة حكمهم المحلي.

> لم ترث العلاقات التركية البحرينية أي مشكلة في الشرعية التاريخية بل أن هناك نمط في السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في استخدام فترة العلاقات العثمانية كمؤشر على التاريخ الإيجابي المشترك

حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت القوة العثمانية أو الهيمنة العثمانية حاضرة في البحرين، لكنها كانت مقتصرة على قراءة خطبة الجمعة باسم السلطان العثماني، أي الخليفة.[16] ومع ذلك، أثّرت القوة الوهابية خلال القرن الثامن عشر في التحالفات العثمانية والسيطرة في الخليج بأكمله، ومن ذلك البحرين.[17]

وطوال القرن التاسع عشر، استقر العثمانيون بالتعاون مع المجتمع المحلي في عدة أجزاء من الخليج، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر بغداد والبصرة والبحرين ونجد والأحساء وقطر ومكة والمدينة. ومن المثير للاهتمام أن الوكيل البريطاني المسؤول عن البحرين أعرب في إحدى المناسبات عن بعض المخاوف بشأن احتلال محتمل للجزيرة من قبل شيوخ عرب آخرين، وطلب المساعدة من الحاكم العثماني في البصرة. وأعلنت القوات العثمانية دعمها للزعيم في البحرين في شبه الجزيرة العربية، مؤكدة أهمية استقلال البحرين من وجهة نظرها، ومن ثَمّ منعت الاحتلال.[18]

يشير هذا التحرك بين القوتين الرائدتين في ذلك الوقت في الخليج إلى أنه بينما كانت البحرين تحت نطاق بريطانيا سياسيًّا، كان العثمانيون جزءًا رئيسًا من صراع القوة بين الشيوخ والقوى الإمبراطورية. وفقًا لذلك، تشير الأرشيفات إلى أنه خلال القرن التاسع عشر، كان حكام البحرين يدفعون الضرائب للسلطان العثماني من خلال الولاة في نجد أو بغداد.[19] بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لكتابات البيروقراطي العثماني مدحت باشا إلى إسطنبول، كانت القوى السياسية والعسكرية التركية في الخليج تتابع عن كثب السياسة البحرينية. وقد أكد مدحت باشا في مراسلاته إلى إسطنبول أن هناك نفوذًا بريطانيًّا قويًّا ومتناميًّا في البحرين، الذي دعم عيسى بن خليفة ضد أعضاء آخرين من العائلة المالكة.[20]

حتى بالنسبة للتفصيلات الصغيرة التي قد تؤدي إلى إثارة التوتر بين قطر والبحرين، كانت القوات العثمانية تركز على استمرارية الاستقرار، بدلًا من تشجيع العدوان بين الشيوخ العرب، للهيمنة على ظروف الحرب. على سبيل المثال، عندما طلبت شخصيتان بارزتان من عائلة آل خليفة، حمد بن محمد آل خليفة وعلي بن أحمد، اللجوء في قطر، تولّى العثمانيون إدارة ممتلكاتهما في البحرين من دون إشراك الشيخ القطري جاسم في هذه الأزمة.[21] وعلى نحو مماثل، عندما دخلت القوات البحرينية والقطرية في المعارضة في أزمة الزبارة عام 1895م، عمل العثمانيون على تهدئة التوتر، باستخدام مصادرهم الخاصة بالتعاون مع البريطانيين.[22] وحتى قبل ذلك، عندما طلب ناصر المبارك اللجوء في قطر بسبب عدوانه السياسي على نظام آل خليفة، بدأ العثمانيون على الأرض في دفع مخصصات شهرية له، ونقلوه إلى نجد لمنع أي هجوم بحريني على قطر قد يتسبب في بدء حرب بين الشيوخ.[23]

في القرن العشرين، وخاصة بحلول نهاية عصر الإمبراطورية العثمانية، انتقل التوتر في الخليج من التهديدات البرتغالية إلى التوسع البريطاني وانتشار النفوذ الوهابي. كان البريطانيون العاملون في الخليج في محاولة لنشر هيمنتهم على الشيوخ الذين كانت علاقاتهم مع العثمانيين موثوقة. وكان هناك توتر بين العثمانيين والبريطانيين لاتخاذ قرار بشأن اتفاقية للقضاء على سلطة إسطنبول على المشيخات في الخليج، بما في ذلك الكويت وقطر والبحرين اليوم. كان العثمانيون أقوياء في علاقتهم بالشيوخ القطريين مقارنة بنفوذهم المحدود في البحرين التي لم يكن لديها فرصة لمنافسة القوات البريطانية.[24] كانت أولوية القوات العثمانية، كما تظهر الوثائق الرسمية، منع أي احتلال خليجي داخلي من البحرين إلى قطر أو من نجد إلى قطر؛ وترك الخليج دون أي مكسب سياسي ضد القوة الإمبراطورية بحلول عام 1910م. لذلك، لم يكن آخر عصر للعثمانيين في الخليج عصر عمل سياسي أو عسكري عدواني تجاه البحرين. وهذا عنصر حاسم في العلاقات السياسية اليوم؛ لأن العثمانيين أو تركيا لاحقًا، ليست لديهم صورة «عدو» أو إرث استعماري في التاريخ البحريني.

بدلًا من ذلك، يستهدف التدخل التركي في التاريخ البحريني من خمسينيات القرن السادس عشر إلى عشرينيات القرن العشرين عادةً تأمين الاستقرار في مياه البصرة، في شبه الجزيرة العربية الداخلية، والقضاء على هيمنة القوى الأخرى، ودفع الضرائب باسم الخليفة العثماني. لذلك، لم ترث العلاقات الثنائية التركية البحرينية اليوم مشكلة شرعية تاريخية. وهناك نمط في سياسات أنقرة تجاه مجلس التعاون الخليجي في استخدام الشرعية التاريخية، والماضي العثماني، بوصف ذلك مؤشرًا على تفسير إيجابي للتاريخ المشترك.

وهذا هو الحال في سرد النخب السياسية، وبخاصة في البحرين والكويت وقطر، وبشكل محدود في المملكة العربية السعودية. إذ أكد الرؤساء ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية الأتراك «الماضي المشترك والودي» في سردهم، وأعلنوا أنه يشكّل أساسًا للتعاون المستقبلي. وعلى نحو مماثل، ذكر الملك حمد ملك البحرين التاريخ المشترك بين الدولتين في عهد العثمانيين الذي قد يشكّل أساسًا لتعزيز التعاون في أول زيارة له إلى تركيا في عام 2008.[25] وهذه هي الحجة الأولى لهذه الورقة فيما يتعلق بتحليل الحسابات الإستراتيجية المعاصرة للمنامة تجاه أنقرة.

الواقع المعاصر للعلاقات الدبلوماسية

في الجانب الأول من تحليل العلاقات الثنائية المعاصرة، يُعَدّ الاستفسار الأساسي هو كيفية تصوير السياسات العامة للنخب السياسية البحرينية في إدارة شؤونها الخارجية. لنبدأ بالتعريفات الأساسية، فالبحرين دولة صغيرة مستقلة نظرًا لواقعها الاقتصادي والعسكري والسياسي والديموغرافي. إن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يشكّل

بصورة خاصة جزءًا من أبعاد السياسة الخارجية شبه الإقليمية والنظامية الفرعية لممالك الخليج العربي. في جميع أقسام هذا البحث، يجري استخدام مفهوم المنطقة الفرعية؛ لأنه من حيث سياسة الخليج، بوصفها منطقة فرعية في الشرق الأوسط، فإن هذا النهج الفرعي مطلوب. وتستحق سياسة الخليج اهتمامًا علميًّا منفصلًا بشكل قاطع بما في ذلك ديناميكياتها الفرعية الإقليمية وثقافتها السياسية ومنافساتها.

للاستمرار في هذا السياق، أصبحت البحرين رسميًّا في عام 1861، محمية بريطانية، وبحلول عام 1913، جرى توقيع الاتفاقية الأنجلو عثمانية التي تعترف بالوضع المستقل للبحرين جنبًا إلى جنب مع الإمارات الخليجية الأخرى. كانت البحرين دولة مستقلة بدعم بريطاني إضافي بموجب هذه المعاهدة حتى عام 1971، عندما انتهت الحماية.[26] كانت هناك مطالبات إيرانية بالجزيرة لضمها. وبعد أن أعلن الشعب البحريني مرارًا وتكرارًا عن هذه المطالبات، صوّت لمصلحة إجراء استفتاء بشأن الاستقلال في عام 1970، و«كانت الغالبية العظمى من شعب البحرين ترغب في الحصول على الاعتراف بهويتهم في دولة مستقلة تمامًا وذات سيادة حرة في تقرير علاقاتها مع الدول الأخرى بنفسها».[27]

إن بداية التاريخ الدبلوماسي للعلاقات الثنائية التركية البحرينية المعاصرة هي المرحلة الحالية في سياسة المنامة. وتستند عملية صنع السياسة الخارجية الشاملة للمملكة إلى حماية سلامة أراضيها وسلامتها ضد الهجمات الخارجية والداخلية؛ وجهود إيران لبسط نفوذها؛ وإظهار نفسها حليفًا بالغ الأهمية جيوسياسيًّا في مياه الخليج؛ وإجراء تحالفات متماسكة للأمن الاقتصادي والعسكري؛ وتشغيل سياسة إقليمية قائمة على الوضع الراهن، في المقام الأول مع الهيمنة الإقليمية الفرعية، المملكة العربية السعودية.

إن تصوير عملية صنع السياسة البحرينية في تاريخ الدولة القومية منذ سبعينيات القرن العشرين، يَعرِض المعالم البارزة للمملكة في عملية صنع سياستها الخارجية. والأول، بالطبع، هو استفتاء الاستقلال. ولاحقًا، في أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وفي تأسيس مجلس التعاون الخليجي، والاحتلال العراقي للكويت، وحرب العراق، والثورات العربية، وأزمة الخليج 2017، كانت الحالات الإقليمية حيث كان تصور الدور البحريني وتنفيذه قائمًا على كونه حليفًا مخلصًا.

هناك طبقة أخرى في العلاقات الدبلوماسية تتمثّل في الزيارات رفيعة المستوى والتحركات الدبلوماسية بين الطرفين. جرى تعيين أول سفير تركي في البحرين في عام 1990، وجرى إنشاء أول بعثة دبلوماسية للمملكة في أنقرة في عام 2008، رغم المراسلات التي استمرت قرنًا من الزمان بين البلدين.[28] على مر القرون، كانت البحرين

بؤرة لصراعات القوة بسبب موقعها المهم للغاية لطرق التجارة. في تاريخها المعاصر، لا تزال التجارة عنصرًا أساسيًّا يشكّل تحالفاتها، ومع ذلك، فقد جرت ترقية جيوسياستها من خلال طرق الطاقة في الخليج.[29]

أنشأت أنقرة بعثة دبلوماسية في البحرين في الثمانينيات. في عام 1986، قام الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال بزيارة المملكة لأول مرة لبدء حوار حول القضايا الاقتصادية والسياسية.[30] وفي عام 1999، قام سليمان ديميريل بزيارة على المستوى الرئاسي إلى البحرين حيث كان يخطط للتعاون مع ممالك الخليج.[31]

بدأت الحقبة المكثفة في العلاقات الثنائية مع سياسة حزب العدالة والتنمية الشاملة في الشرق الأوسط، التي هدفت إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية مع الدول الإقليمية. في عام 2005، عندما زار رجب طيب أردوغان البحرين بصفته رئيس وزراء تركيا، جرى الترحيب به بعرض عسكري وحفل رسمي مع الملك حمد بن خليفة، وهو الأول من نوعه خلال فترة العلاقات الثنائية.[32] جرى الرد على هذا الاستثمار في الدبلوماسية من أنقرة بشكل إيجابي في عام 2008 عندما جاء الملك حمد إلى أنقرة أول مرة بصفته ملك البحرين. كانت رواية النخب السياسية من كل جانب مليئة بالأمل لمستقبل التعاون وذكر الملك البحريني التاريخ المشترك للطرفين في زمن الإمبراطورية العثمانية الذي قد يكون قاعدة لتعزيز التعاون الحالي.[33]

في عام 2009، كان عبد الله غول في البحرين بوسفه رئيسًا لتركيا، ووقّع الطرفان اتفاقيات تعاون في مجال الزراعة والسياحة.[34] كان أول رئيس أجنبي يلقي كلمة أمام المجلس الوطني البحريني.[35] وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استمرت الزيارات رفيعة المستوى بين الطرفين، وقام الملك حمد بن عيسى بزيارة أخرى إلى تركيا، وكان أول زعيم عربي يزور أردوغان بعد الانقلاب الفاشل في يوليو/ تموز 2016. وكان الرئيس أردوغان مرة أخرى في البحرين في فبراير/ شباط 2017 معربًا عن امتنانه للبحرين «لدعمها لنا خلال أوقاتنا الصعبة، إنها اكتسبت مكانة خاصة في قلوبنا».[36]

في فترة ما بعد أزمة الخليج 2017، كان الطرفان يستكشفان إمكانية فتح فصل جديد في العلاقات.[37] والجدير بالذكر أنه بالنظر إلى حقيقة أن تركيا كانت داعمة لقطر في أثناء الحصار، وأن البحرين هي الدولة الأخيرة التي طبّعت العلاقات مع قطر، فإن دبلوماسية المنامة وأنقرة كانت في فترة تعافٍ.[38] وتبادل الطرفان بالفعل مكالمات هاتفية خلال أزمة الخليج 2017، وكانت الزيارات رفيعة المستوى لا تزال مستمرة، على الرغم من التوتر الإقليمي تجاه قطر.

في مارس 2022، كان وزير المالية والخزانة التركي آنذاك، نور الدين نباتي، في البحرين لحضور اجتماع اللجنة المشتركة البحرينية التركية. وجرى توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون التجاري، حيث جرت تسمية تركيا واحدة من الشركاء المعتمدين المستفيدين من المركز الدولي لخدمات الشحن البحري والجوي.[39] هناك جوانب اجتماعية في العلاقات الناشئة، حيث تُعَدّ البحرين واحدة من دولتين فقط في مجلس التعاون الخليجي، والأخرى هي قطر، التي تستضيف معهد يونس إمره ومنظمات الإغاثة البحرينية، بالإضافة إلى أن الدولة أرسلت فرق إنقاذ إلى تركيا في أعقاب الزلازل المدمرة في عام 2023.[40] باختصار، كان هناك اتصال دبلوماسي مستمر وقوي، ولكنه محدود، بين البحرين وتركيا.

السياسة الخارجية البحرينية في ظل الهيمنة السعودية

في تحليل العلاقات الثنائية، هناك وجهان للعملة: الديناميكيات البحرينية والتركية. تتناول هذه الورقة بشكل خاص عملية صنع السياسة الخارجية البحرينية تجاه تركيا في ظل الهيمنة السعودية على الشؤون الخارجية للجزيرة. وتُعَدّ أدوات القوة المادية وغير المادية محورية، حيث تتطلب سياسة الشرق الأوسط تعريفًا أوسع للقوة لتكون قادرة على تضمين عناصرها السياسية الفريدة، مثل الدّين والجهات الفاعلة غير الحكومية وأدوار القيادة والطائفية والروابط القبلية العابرة للحدود الوطنية والعلاقات التاريخية الموروثة. وعلى وجه الخصوص، يتطلب أي تحليل لمنطقة الخليج فهمًا شاملًا للقوة يتجاوز المناقشات حول التبعية العسكرية أو النفط. يستوعب هذا البحث تفسيرين نظريين للاستفادة من تعريفهما الأوسع للقوة، واستخدام الخطاب كبيانات لتحليل صنع السياسة الخارجية: نظرية الخطاب ما بعد البنيوية ونظرية الدور. بعبارة أخرى، يجري استخدام مفاهيم الهيمنة والأزمة والقوة في هذه الورقة من نهج نظرية خطاب ما بعد البنيوية التي تجمع بينها وبين تحليل نظرية الدور الموجه نحو مفاهيم الدور.[41]

الجمع بين الهيمنة والأزمة والقوة والدور

في العقد الماضي، كان هناك اهتمام متجدد بنظرية الدور التي تتضمن المزيد من الدراسات حول حالات من الجنوب العالمي.[42] وبما أن هذه البلدان ليست من بين القوى المهيمنة العالمية، فإن مناقشة صنع سياساتها الخارجية على أساس مواد ملموسة مثل القوة الاقتصادية، أو قدراتها العسكرية أو دورها الدبلوماسي لا تتطلب تعريفًا أوسع للقوة. تجلب نظرية الدور أدوات القوة متعددة التخصصات إلى صنع السياسة الخارجية (مثل المادية والفكرية)؛ كالتنافسات على القوة الأفقية والرأسية، والصراعات على

الدور، مما يسمح للباحثين بالانتقال إلى ما هو أبعد من المجال الذي يركز على الولايات المتحدة أو الشمال العالمي ليصبحوا أكثر اتساعًا في المقارنة. يقدّم هذا التفسير للقوة «وسيلة لا تسمح للعلماء بالتمييز بين الفكري والمادي فحسب، بل تسمح لهم أيضًا بنظرية حول التفاعل بين الاثنين».[43]

ومن الجدير بالملاحظة أن تصورات النخب السياسية لدور دولتها في السياسة الدولية، في حالة دول مثل البحرين، حيث تخضع عملية صنع السياسة الخارجية لسلطة مجموعة صغيرة من الناس، تشكل أهمية كبيرة في هيكلة قرارات السياسة الخارجية.[44]

إن قراءة القوة باعتبارها ديناميكية أوسع ونسبية هي النقطة المشتركة لنظرية الدور وفقًا للاكلو وموف. تشمل الهيمنة في التفسير ما بعد البنيوي القدرات المادية التي تبني قوة الدولة أو المؤسسة السياسية أو شبكة التحالفات؛ «ومع ذلك، فإنها لا تحدد مسبقًا المسار نحو القيادة» لمنطقة أو منطقة فرعية أو بلد معين.[45] وهذا أمر بالغ الأهمية؛ لأن ما بعد البنيوية لا تتجاهل الجوانب المادية للقوة، بل إنها تشمل عناصر مادية لتعريف القوة، ولكنها لا تقتصر على الأصول المادية فقط.[46] ومن ثَمّ، فإن القوة ما بعد البنيوية تشمل

السلع المادية وغير المادية مثل التحالفات، وقوة المؤسسات، والمعايير والقيم التي تهيمن على البنية السياسية المعينة، حيث تقترح نظرية الدور الأصول المادية والعوامل الفكرية في تعريفها للقوة. هناك سببان وراء الجمع بين هذه النظريات في هذا البحث. الأول هو تعريفها للقوة. والثاني هو مناقشة ما بعد البنيوية لمفهوم الهيمنة. تتطلب صناعة السياسة الخارجية البحرينية تحليلًا راسخًا للهيمنة الإقليمية الفرعية بما في ذلك مناقشة دورها في المنطقة، ومن ثَمّ، فإن النهج الهجين مناسب.

في نظرية خطاب ما بعد البنيوية، لا يعني مفهوم الهيمنة «هيمنة أمة على أخرى».[47] بل يشير إلى مجموعة شاملة من العلاقات تحت قيادة مزيج من الإكراه والإقناع من خلال وسائل مادية وغير مادية.[48] يجري تحديد الهيمنة في هذا الفهم، من خلال تعريف غرامشي، على أنها «طبقة، وأن ممثليها يمارسون السلطة على الطبقات التابعة من خلال مزيج من الإكراه والإقناع».[49] إن غرامشي وعلماء العلاقات الدولية الذين يتبعون بنيته في مناقشة الهيمنة السياسية، يصفون مفهوم الهيمنة بأنه «ليس علاقة هيمنة بوسائل القوة، بل علاقة موافقة بوسائل القيادة السياسية والأيديولوجية. إنها تنظيم الموافقة».[50] ويضيف لاكلو نهجًا خطابيًّا إلى التعريف الغرامشي لتفكيك الهيمنة ويزعم أن القوة المهيمنة تقرر السرد والخطاب. وكل المعاني في هذه السياقات السياسية يجري تعريفها وفقًا لسرد القوة المهيمنة، ومن ثَمّ فإن الهيمنة هي قوة الخطاب.[51]

وعليه، فإن هذا البحث يفحص صناعة السياسة البحرينية تجاه تركيا مع مراعاة القوة المهيمنة للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج الفرعية. إنها قراءة ما بعد البنيوية للسياسة الخليجية، مع التركيز بشكل خاص على الزوايا الثلاث في سياق سياسي معين. الزاوية الأولى هي صراع الهيمنة السعودية للحفاظ على قوتها من خلال تثبيت السرد والأدوار في المنطقة الفرعية. ثانيًا، في وقت الأزمة، كما حدث في أثناء الثورات العربية، قد تكون الدول الأخرى التي تشكل جزءًا من هذا المجمع السياسي حريصة على صياغة سرديات جديدة للخطاب. وقد يؤدي هذا إلى تفكيك كامل للتصور الإقليمي الفرعي للهيمنة. أو قد تعيد القوة المهيمنة تثبيت المعنى من خلال قبول بعض التغييرات في الأدوار، فضلًا عن تحويل المعاني، ومن ثَمّ الأفعال.

في السياسة الخليجية، كان هذا الصراع المستمر بين الدول الإقليمية الفرعية لتجاوز السرد الثابت واضحًا بعد الثورات العربية التي جلبت أزمات الخليج في 2013 و2014 و2017. وكما افترض لاكلو ببراعة، بعد الأزمة، يمكن لقوة مضادة للهيمنة أن تؤسس لتصور جديد.[52] وفي حالة مجلس التعاون الخليجي، لا يتطلب الأمر إعادة دورة الهيمنة

الديناميكية هذه فقط بسبب جهود الدول الخليجية الصغرى لبناء أسطورتها المهيمنة الخاصة في المناطق التي تركز عليها. ولكن كما ذكرنا آنفًا، فإن القراءة الأوسع للقوة بما في ذلك الأدوات المادية والفكرية هي الأساس. ومن هنا، يجري فحص السياسة الخليجية في هذه الورقة مع التركيز على الهيمنة والأزمة والقوة في صياغة الأدوار الجديدة للملكيات في مجلس التعاون الخليجي. هذه هي الطريقة التي تتجمع بها نظرية ما بعد البنيوية، ونظرية الدور من أجل فهم أفضل للهيمنة الإقليمية الفرعية والتنافس داخل الخليج.

التكيّف والتعلّم والتحوّل في الدور

عندما يتعلق الأمر بفهم المفاهيم الأساسية لنظرية الدور، وفقًا لبروينينج، «يتم تعريف الدور من حيث تصرفات الدولة في البيئة الدولية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى».[53] ومن هنا، فإن الدور هو موقف اجتماعي «يتشكل من الأنا والتوقعات المتغيرة فيما يتعلق بغرض الفاعل في مجموعة منظمة».[54] أي شكل من أشكال تصور الدور، أو عرض الدور، يفترض أن الدول لديها أدوار متعددة في أي وقت، إن لم يكن بنشاط.

أدرك هولستي، نظريًا أن «صانعي السياسات في معظم الدول يتصورون حالتهم من حيث مجموعات متعددة من العلاقات و/ أو الأدوار و/ أو الوظائف المتعددة.»[55] وبدمج ذلك مع ما يقوله لاكلاو يمكن أن تخلق هذه الأدوار المتعددة، مع السرد المتعدد ضد الخطاب الموجود، صراعًا في دور ما (تعارض داخل الدور، والدولة وتوقعاتها المفترضة) وبين الأدوار (الأدوار بين الأدوار، الدول المتعددة).

قد يجلب تعارض الدور تغييرات في الأدوار أو أداء الدور بطريقتين: التكيف والتعلم. وعلى حد تعبير هارنيش، «يشير تكييف الدور إلى تغييرات الإستراتيجيات والأدوات في أداء الدور.»[56] في تكييف الدور، تبقى أهداف السياسة الخارجية الأساسية مستمرة، ومع ذلك، فإن التعديل البناء يكون في الدوافع دون تجاوز اللوائح النظامية. في تكييف الدور، يمكن للدولة أن تحمل خطوة إلى الأمام، وتتعلم دورًا جديدًا مع تغيير أهداف السياسة الخارجية. في المرحلة الثالثة، يمكن للدولة تغيير هويتها تمامًا واهتماماتها بتحويل دورها.[57]

إن المفهوم الرئيس بين هذه الأشكال الثلاثة من التغيير هو تكيف الدور؛ لأنه المفهوم الأساسي الذي يحدّد سياسة البحرين تجاه أنقرة. في هذه المجموعة، تتكيف الحالة لدورها إما بسبب التغيير في دورها فيما يتعلق بمبادئها وقواعدها وقيمها. أو يمكن

للدولة أن تكيف دورًا جديدًا بسبب تعارض الدور بين «عدم التوافق على التوقعات حول الذات والآخرين بين الدول والجهات الفاعلة غير الدول».[58] وبحسب تعارض الأدوار فإن تكييف الدور لا يجب أن يكون مدمرًا، وهو ما يراه أشخاص مثل هارنيش، وآخرين. «على العكس من ذلك، يمكن أن تكون إدارة صراع الأدوار مثمرة؛ بمعنى تعزيز رفاهية جميع الأطراف المعنية. فإدارة الصراع ونتائجها هي سياسية في طبيعتها، ومن هنا تعتمد بشكل حاسم على الجهات الفاعلة السياسية وصانعي القرار.[59]

يجمع نابرس بين الأدبيات المتعلقة بتغيير الدور مع كتابات لاكلاو ويجادل بأن رواية الأدوار التي تعتمد على التوقعات الثابتة ليست صحيحة؛ لأن السرد والأدوار والهيمنة في دورة مستمرة. كما يؤكد، «بدلًا من ذلك، من المثير للاهتمام أن نرى كيف تتغير الأدوار في أوقات الأزمات. بينما يؤدّي الخطاب دورًا مهمًّا في تحوّل المعاني، يُنظَر إلى تحليل الخطاب بوصفه أداة مناسبة لاكتساب جاذبية على الأدوار في السياسة الدولية. «[60] في هذا الفهم، سيتم تغطية كيفية تحديد مفاهيم الدور البحريني في منطقة الخليج الفرعية أو في السياسة الدولية في القسم التالي.

تصور المنامة لأنقرة

مع العمل الأساسي على نظرية الدور، يوجه هولستي الأدبيات في تصوير دور البحرين. أولًا، تجادل هذه الورقة بأن البحرين تعرض دورًا لكونها حليفًا مخلصًا للمملكة العربية السعودية في السياسة شبه الإقليمية والإقليمية والدولية. وحليف مخلص، في نظرية الدور، يعني أن الدولة تلتزم بالمساعدة المتبادلة وأنواع أخرى من المعاهدات، مما يؤدي إلى التزام طويل الأجل ومحدد بدعم سياسات حكومة أخرى.[61] هذه هي الأداة المركزية وإستراتيجية صنع السياسات الأجنبية البحرينية كهدف أولي وتوجيه في المفاهيم شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، فإن حليف المنطقة الفرعية المهيمن عليها يوفر مساحة مناورة للمنامة لتبني أدوار جديدة إما في أوقات الاستقرار السياسي أو الأزمة، طالما أن هذا الدور الجديد ليس خطوة معادية للهيمنة. والعلاقات العسكرية المكثفة والطويلة الأجل للبحرين مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة هي أمثلة مركزية لهذا الدور. بصرف النظر عن تعزيز الملف الأمني في البلاد والأهمية السياسية، تستضيف البحرين قواعد بحرية حاسمة. الأول هو المقر الرئيس للبحرية في الخليج، الذي يقع في الجزيرة أكثر من 70 عامًا ويوفر مرافق للمكون البحري للقيادة المركزية الأمريكية، والأسطول الخامس، وحوالي 5000 موظف أمريكي، بالإضافة إلى بعض الأفراد المؤقتين للجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان.[62]

إلى جانب القوة البحرية والمرفق، تتمتع الولايات المتحدة والبحرين بموجب اتفاق دفاعي منذ عام 1991، مثل الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي. حددت الولايات المتحدة أيضًا البحرين حليفًا رئيسًا من خارج الناتو، وهذا يخول المملكة لشراء معدات عسكرية أمريكية متطورة. والآخر هو مرفق الدعم البحري البريطاني الذي كان في البحرين منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وفي عام 2018 وقعت الأطراف صفقة لبناء قاعدة عسكرية بريطانية دائمة.[63] والبحرين لديها أيضًا اتفاقات اقتصادية وعسكرية مع العديد من الدول الأوروبية؛[64] لذلك، من الصحيح أن تحدد سلوكها في السياسة الخارجية على أنه مفهوم الدور، وكحليف مخلص للمملكة العربية السعودية، وتتوق إلى تبني تحالفات أخرى تحت نطاق هذا الإطار المهيمن.

ومن هنا فإن الحجة الأولية الثانية هي التعبير الإستراتيجي للبحرين عن التحالفات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية إلى الأدوات والإستراتيجيات المركزية للدولة بدون إعلان الانتقال إلى خطاب مكافحة الهيمنة. ويعترف التكيف الإستراتيجي على وجه التحديد بعلاقات البحرين الفريدة مع المملكة العربية السعودية، ويعزو أيضًا خياراتها المستقلة في الشؤون الخارجية. قد تكون مصادر تكيفات الأدوار هذه «داخليًّا أو خارجيًّا أو كليهما؛[65] وفي حالة البحرين، نظرًا لأنها ملكية وحليف مخلص للمملكة العربية السعودية، يأتي الدور في توازن بين الحسابات المحلية والإقليمية (الجدول1).

تُعَدّ آليات تغيير الأدوار أمرًا بالغ الأهمية لفهم مفهوم الوكالة ونزاع الأدوار. ويسرد هارنيش، وآخرون ست آليات، (الديمقراطية للسياسة الخارجية؛ الإقناع؛ التكيف الاجتماعي؛ الفجوة في الأداء، السلوك الذاتي؛ وحالة الأزمة)- بوصفها أدوات لتغيير الدور. وفي حالة البحرين، فإن سياستها الخارجية تجاه تركيا كتكيف إستراتيجي يجمع بين الهيمنة بعد البنيوية والسلطة والأزمة مع مفاهيم الدور.

بخصوص التكيف الاجتماعي كما قال هارنيش، وآخرون فهو يشير إلى تفاعلات آمنة مثبتة حديثًا في توازن جديد لعلاقات الأدوار التي تشمل علاقات الأدوار الهشة والمتآكلة.[66] وهذه تفاعلات ثنائية الاتجاه؛ لذا فإن تركيا تعرض أيضًا مبادراتها للتعاون مع البحرين، كما أن هذا التكيف قد يجري دعمه أيضًا من قبل المؤسسات الدولية.[67] في هذه الحالة، فإن مجلس التعاون الخليجي يشجع توحيد التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي مع تركيا منذ توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية عام 2008.

أما الآلية الثانية لتكييف الدور فهي التعبير العملي للتحالفات المتوافقة مع الهيمنة السعودية. وهذا يأتي أيضًا في السياق نفسه مع العلاقات العسكرية للبحرين مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونظرًا لأن تكييف الأدوار -ومن ثَمّ التحالفات- يجب أن

يكون متوافقًا مع الهيمنة السعودية التي تتناول البحرين حليفًا مخلصًا، فإنه ينبغي معرفة ما الذي يجعل تركيا متناسبة مع ذلك؟ هناك عدة أسباب تجعل تركيا تُعرَّف بأنها حليف متوافق في مفهوم الدور البحريني بالنظر إلى الهيمنة السعودية في البحرين التي تؤثر في تكيف دورها الإستراتيجي.

الجدول 1: تكييف الدور الإستراتيجي

درجة تغير الدور	أبعاد تغير الدور	مصادر تغير الدور	آلية تغير الدور
التكيف مع الدور.	تغيير بعض الأدوات والإستراتيجيات مع الحفاظ على استقرار أهداف السياسة الخارجية المركزية وتوجهها	داخلي، خارجي، من أسفل إلى أعلى، من أعلى إلى أسفل.	دمقرطة السياسة الخارجية، إقناع، التنشئة الاجتماعية. فجوة أداء التصور، السلوك الحازم للذات، حالة الأزمة.
التكيف مع الدور الإستراتيجي.	صياغة تحالفات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية للأدوات والإستراتيجيات المركزية للدولة دون الإعلان عن تحرك مضاد للهيمنة لسرد «الحليف المخلص للهيمنة».	الحسابات المحلية والإقليمية.	التنشئة الاجتماعية من خلال إطار مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، والتعبير العملي عن التحالفات المتوافقة مع الهيمنة السعودية.

المصدر: من إعداد الكاتبة يجمع بين عدة نماذج لمؤلفين آخرين منهم هارنيش ولاكلاو وموف.[68]

تكييف الدور الإستراتيجي لحليف مخلص

هناك نوعان من الدوافع المادية الأولية وراء تحديد أهلية تركيا للتكيف مع الأدوار الإستراتيجية للبحرين التي تعبّر عن أنقرة بوصفها حليفًا: رأس المال الاقتصادي والعسكري. تهدف عواصم مجلس التعاون الخليجي وتركيا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي منذ عام 2008، بعد توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية مع إعطاء هذا الوضع أول مرة لبلد من خارج مجلس التعاون. في مارس 2024، قام مجلس التعاون الخليجي وتركيا بترقية مستوى المصالح الاقتصادية المشتركة، وهي واحدة من أكبر اتفاقيات التجارة الحرة في العالم الموقعة بين تركيا وأعضاء مجلس التعاون الخليجي بقيمة إجمالية قدرها 2.4 تريليون دولار.[69] على حد تعبير عمر بولاط، وزير التجارة التركي، «هذا البعد الجديد للشراكة التجارية له أهمية كبيرة من حيث الوصول إلى حصة أكبر في الاقتصاد العالمي مع دول مجلس التعاون الخليجي مع مبدأ الفوز للجميع».[70] بعد التوقيع على هذه المعاهدة، ربط الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسيم البديوي، رأس المال الاقتصادي المدمج بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي بعملية التعاون في تنويع لمصادرها؛[71] واعتقد أن هذا التعاون يؤكد موقعهم التجاري المهم على مستوى العالم، لا تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي فقط بل ثنائيًا بين تركيا والبحرين أيضًا في محاولة للتعاون من الناحية المؤسسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية على المستوى الوزاري والفاعلين الخاصين، مثل غرف التجارة، ونقابات الأعمال مثل اللجنة الاقتصادية المشتركة ومجلس الأعمال التركي البحريني وغيرها.

الرسم البياني 1: معدلات التصدير (مليون دولار)

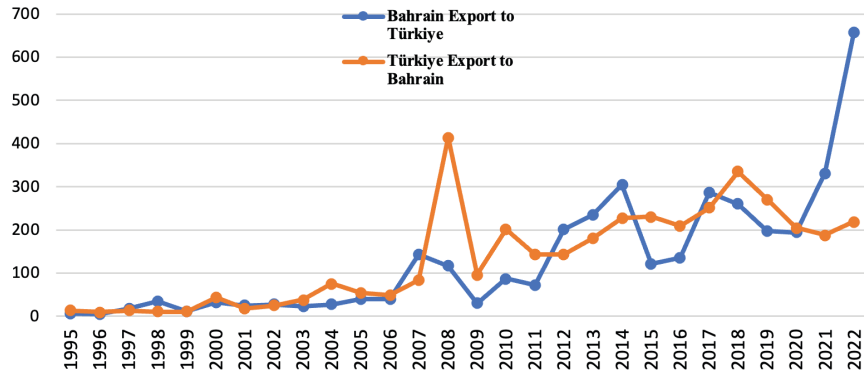

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي[72]

يلخص الرسم البياني1، إجمالي الصادرات من البحرين إلى تركيا والعكس بالعكس من عام 1995 إلى عام 2022. ومن الواضح من خلال البيانات أن هناك تقلبات في أحجام التجارة والقيم بين أنقرة والمنامة. وتشمل قائمة المنتجات التي جرى تصديرها العديد من المواد مثل الطعام والمنسوجات والتبغ ومواد البناء والكهرباء والألومنيوم الخام والبترول والمجوهرات.[73] وقد صرح غوين بايار المستشار التجاري في السفارة التركية في عام 2019، أن التجارة بين البلدين أقل من إمكاناتهما.[74] وبالنسبة إلى الذروة الاقتصادية في عام 2008، يمكن أن تكون اتفاقية الشراكة الإستراتيجية هي السبب، ولكن أيضًا يمكن أن يكون التزايد في حجم التجارة من نتائج زيارة أردوغان إلى المنامة في عام 2005. علاوة على ذلك، فإن زيارة الملك البحريني في عام 2008، قد تشرح ذلك الذروة في البيانات التجارية التي تمثل العديد من الإنجازات الدبلوماسية المتداخلة.

وتشير البيانات إلى أن الارتفاع السريع في تصدير البحرين إلى تركيا في عام 2020 يرجع إلى تصدير الألومنيوم الخام،[75] الذي كان 90 مليون دولار في عام 2017، ثم بلغ 412 مليون دولار بحلول عام 2022. في أكتوبر 2023، قال السفير التركي في البحرين تشاكيل الذي جلب العديد من الشركات التركية إلى البحرين:

«على الرغم من أنه كان هناك نمو في حجم التجارة على مدار السنوات الثلاث الماضية، إلا أنه لا يزال أقل من إمكانات البلدين. نحن نبحث عن مبادرات مثل الوفد التجاري وفرص اجتماعات أخرى لرفع العلاقات إلى مستوى أعلى... الإمكانات هائلة، وبمساعدة متزايدة من الاتصالات التجارية، نهدف إلى تحسين علاقاتنا الاقتصادية وتعاوننا في مجالات التجارة والاستثمار».[76]

التجارة العسكرية هي عنصر مادة حاسمة أخرى في العلاقات الثنائية في علاقات تركيا والخليج. ويمكن رؤية قيم استيراد البحرين من تركيا بوصفها حصة من إجمالي الاستيراد من 2004–2022 في الرسم البياني2. في عام 2004، بلغ إجمالي الاستيراد العسكري في البحرين 1.8 مليون دولار، حيث كان لدى تركيا حصة قدرها 1.85 في المئة فقط (33.4 ألف دولار).[77] وفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن الإنفاق العسكري للبحرين كحصة من إجمالي الناتج المحلي أقل من 5 في المئة منذ عام 1990.

هناك زيادة طفيفة بين عامي 2013 و2015، ولكن رغم ذلك فقد انخفض المعدل منذ ذلك الحين.[78] ومع ذلك، كما يشير الجدول2، انتقلت البحرين في حصة واردات الأسلحة العالمية، من 0.1 في 2013–2017 إلى 0.5 في 2018–2022 و 0.7 في 2019–2023. وهذا يشير إلى أن هناك فرصة متزايدة في سوق استيراد الأسلحة البحريني.

الجدول 2: حصة استيراد الأسلحة العالمية في البحرين

السنوات	2017-2013	2018-2014	2022-2018	2023-2019
حصة واردات الأسلحة العالمية (بالنسبة المئوية)	0.1	0.1	0.5	0.7
الموردون الرئيسون	الولايات المتحدة، البرازيل، جمهورية المملكة المتحدة،	روسيا، سويسرا، التشيك، إيطاليا، إسبانيا، كندا.	الولايات المتحدة ٪ 83 المملكة المتحدة ٪ 7 إيطاليا ٪ 4.1	الولايات المتحدة ٪93 تركيا ٪ 3 إيطاليا ٪ 1.9

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي؛ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.[79]

على الرغم من الحصة المحدودة لتركيا في إنفاق المنامة العسكري، على مدار سنوات 2019-2023، تم إدراج أنقرة بين أفضل ثلاثة مصدرين للأسلحة إلى البحرين بنسبة 3 في المئة (الجدول2). وفقًا لبيانات مرصد التعقيد الاقتصادي، (OEC)، كان لدى تركيا سابقًا في عام 2011، الحصة الثانية في الاستيراد العسكري إلى البحرين بنسبة 13.3 في المئة. كما يشير الرسم البياني2، هناك بضع قمم، في عامَي 2011 و 2014، عندما زادت حصة تركيا في التجارة العسكرية البحرية، لكنها لم تكن تجارة مستدامة. ومن ثَمّ، هناك مشكلة في الاستمرارية في التجارة الاقتصادية والعسكرية.

الرسم البياني 2: حصة الأسلحة من إجمالي واردات البحرين من تركيا (2004-2022)

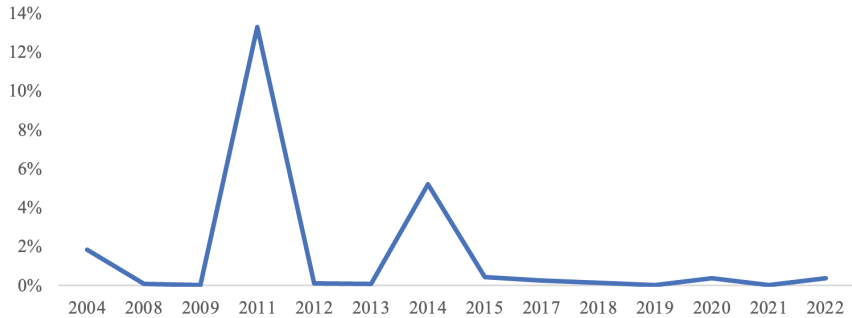

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي.[80]

إن الزاوية الأخيرة في التحالفات الإستراتيجية البحرينية في البحرين التي تلعب دورا مفصليا في الشؤون الخارجية في المنامة هي التوتر السياسي الذي لا يتسم بالتصعيد. كانت لدى تركيا الإمكانات نفسها للتعاون مع البحرين منذ عام 2008، ولكن في أوقات الأزمة بين أنقرة والرياض، لا تعتمد البحرين دورًا في التكيف مع تركيا. بدلًا من ذلك، تنضمّ البحرين إلى السياسة السعودية بوصفها حليفًا مخلصًا كما في زمن التوترات السياسية بين الرياض وأنقرة بعد أزمة الخليج في عام 2017. كانت التوترات بين السعودية الإمارات من جهة، وتركيا من جهة أخرى قد بُنِيت على أساس سياساتها الإقليمية المتناقضة في فترة ما بعد الربيع العربي. شملت هذه السياسات المتناقضة آلية دبلوماسية داعمة في أنقرة والدوحة تجاه حركة جماعة الإخوان المسلمين، التي أُعلِنت أنها منظمة إرهابية في السعودية والإمارات. وهناك ملاحظة حاسمة يجب إضافتها هنا هي أن البحرين لم تَعدّ «الإخوان» منظمة إرهابية في سياستها المحلية، واضعة بذلك معيارًا ما في حساباتها المحلية تجاه الجماعات السياسية الشيعية. في هذا الصدد، فإن التدخلات التركية المعتدلة تجاه جماعة الإخوان المسلمين، من حيث التحالف معها في بعض الشؤون الإقليمية، ليست مرفوضة تمامًا للبحرين. في القراءة السياسية للبحرين، ميّزت المنامة بين الإخوان المسلمين البحرينيين المحليين والسياسات الإقليمية حول الحركة، ومن ثَمّ، فالمنامة تكون في السياق نفسه مع الإمارات والسعودية.

ومع ذلك، فإن النخب السياسية البحرينية لم تستخدم الرواية القاسية حول الحركة مثل دول الخليج الأخرى. على سبيل المثال، في عام 2018، نشر موقع البحرين ميرور نصًّا إخباريًّا يعلن أن الجمعية الإسلامية التي تُعَدّ فرع الإخوان في البحرين، عدلت قانونها لتأكيد أنها لا ترتبط بالكيانات الإخوانية خارج البحرين.

ينص النظام الأساسي المعدل على أن الجمعية يجب أن تلتزم بأحكام ميثاق العمل الوطني ودستور البحرين، وكذلك احترام سيادة القانون؛ لأنها لا تنتمي من الناحية التنظيمية ولا المالية إلى أي كيان غير بحريني، ولا تباشر أنشطة المجتمع بناء على أوامر أو توجيهات أي بلد أو حزب أجنبي.[81]

وفي وقت سابق من عام 2014 أكد وزير الخارجية آنذاك في البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، أنهم يدعمون قرار المملكة العربية السعودية والإمارات في مواجهة الإخوان. لكنه رغم ذلك أكد أن البحرين لا تصف الذراع السياسي لـلإخوان المحليين الذي يعمل في بلده بالوصف ذاته. كما نشر وزير الداخلية، «أن المجموعة احترمت سيادة القانون، ولم تتصرف ضد أمن البلاد». وأوضح وزير الخارجية أننا «لا

نراها حركة عالمية».[82] وفي مارس 2014 أيضًا، تجاوبًا مع الموقف السعودي أرسلت وزارة الداخلية في البحرين تحذيرًا لمواطنيها الذين يقاتلون في النزاعات في الخارج، وبخاصة في سوريا، إلى جانب الجهات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، وقام وزير الخارجية آنذاك، الشيخ خالد بالتغريد: «حركة جماعة الإخوان المسلمين هي حركة عالمية ذات نهج واحد، وتنتشر في جميع أنحاء العالم، وسيتم التعامل معها وفقًا لقانون كل بلد»[83] لذلك، كان التوازن تجاه السياسات المحلية والإقليمية قضية حرجة للنخب السياسية البحرينية.

بدءًا من الآن، تشير العلاقات البحرينية التركية منذ انتهاء التصعيد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بحلول عام 2022 بوضوح أن أنقرة تتعاون مع قوى الوضع الراهن في الشرق الأوسط لتخفيف توتر سياساتها الإقليمية وإعادة الإستراتيجية التي انخفضت في عصر الربيع بعد العرب. لذلك، في الشكل الحالي لسياساتها تجاه

المنامة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن تناقض السياسة الإقليمية ليس موجودًا الآن. وإن السياسات المتعلقة بدور الإخوان وموضعهم ليست في المركز، ولكن لم يتم حلها تمامًا.

ومع ذلك، فإن تركيا تدعم الوحدة الإقليمية والسياسية البحرينية، وهي تعارض تصدير النظام من إيران إلى البحرين. بالنسبة إلى أنقرة، كما ذُكِر آنفًا، حتى في وقت ذروة الثورات العربية، كانت الدولة البحرينية هي الحليف لا التمردات ضدها. في هذا الصدد، تتمتع العلاقات البحرينية التركية بزاوية تعاون سياسية تستوعب دور تركيا في الشؤون الإقليمية، وبخاصة إذا ما ربطنا ذلك بالسياسات الإيرانية التي أُثِيرت بشكل كبير بعد سقوط صدام من السلطة. يوفر استمرار السياسة القائمة على المصالح المشتركة وأيضًا عدم وجود تاريخ من الاشتباكات الدبلوماسية المباشرة، مجالًا لتوحيد العلاقات الثنائية. في عام 2022، زار وزير الخارجية التركي السابق، مولود تشاوش أوغلو، البحرين بناءً على دعوة من نظيره عبد الله بن راشد الزياني. وأكد تشاوش أوغلو أن «الحوار الجديد والتعاون في منطقتنا يفتح نافذة للسلام والاستقرار والازدهار الدائم. وأن تركيا مستعدة للقيام بدورها للتعاون الإقليمي على أساس الاحترام المتبادل والرؤية المشتركة؛ وأنها تقدر الجهود الناجحة للبحرين»[84]. علاوة على ذلك، حضر نائب رئيس الوزراء البحريني الشيخ خالد بن عبد الله حفل تنصيب الرئيس أردوغان في عام 2023 وأعلن أن «مملكة البحرين تقدّر علاقاتها بشكل كبير مع تركيا، وتواصل الترحيب بدور تركيا على المستويات الدولية والإقليمية، الذي أصبح نموذجًا يُحتذَى به في التنمية».[85] وكان تركيزه على المصالح البحرينية لتعزيز العلاقات بناءً على قيم الاحترام والتفاهم المتبادلين.[86] ومن ثَمّ، هناك رأس مال في العلاقات الثنائية البحرينية التركية لتأسيسها على أن أنقرة سياسيًّا واقتصاديًّا يمكن أن تتوافق مع الأدوات والإستراتيجيات المركزية البحرينية بوصفها حليفًا مخلصًا للمملكة العربية السعودية.

خاتمة

هناك نوعان من الأدوار الوطنية في صنع السياسة الخارجية البحرينية تجاه تركيا: الحليف المخلص للمملكة العربية السعودية، والتكيف مع الدور الإستراتيجي. إما أن يتم أداء هذين الدورين في وقت واحد كما هو الحال في سنوات الذروة من التعاون مع تركيا، وإمّا أن يكون دور الحليف المخلص للمملكة العربية السعودية يهيمن على التكيف مع الدور الإستراتيجي للبحرين، ولاسيما في أوقات الأزمات. ومن المهم تأكيد أن هذه الأدوار المتعددة لا تتعارض مع بعضها بعضًا. فالبحرين لا تتكيف مع دور

جديد، أو تعاون، إلا عندما لا تتعارض مع الهيمنة الإقليمية الفرعية للمملكة العربية السعودية. بعبارة أخرى، فإن دور البحرين بوصفها دولة صغيرة تسعى إلى التعاون الأمني والاقتصادي مع تركيا لا يتعارض مع مسار البحرين بوصفها دولة متماشية مع المملكة العربية السعودية؛ بل إن هذين الدورين متوازيان يتم أداؤهما في وقت واحد، وفقًا للأجواء السياسية المحلية والإقليمية البحرينية.

إن التكيف مع الدور قد يجلب تعلمًا سياسيًّا لكلا الجانبين، حيث تسعى تركيا إلى إسباغ الطابع المؤسسي على علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعمل البحرين على فتح مساحات جديدة لاستقلالها الآمن أو البراغماتي. تؤدي البحرين دورًا محوريًّا في العلاقات الدولية والإقليمية، إلا أن هذا يشمل حقيقة الهيمنة السعودية. لذلك، فإن ترقية العلاقات الثنائية إلى عملية تعلم الدور ليست قرارًا صادرًا عن النخب البحرينية فحسب، بل إن النخب التركية والسياسات الإقليمية بحاجة أيضًا إلى توفير الفرص المادية والفكرية لازدهار العلاقات.

وفي الختام، فإن هذا النهج ما بعد البنيوي الذي جرى التعبير عنه في نظرية الدور لتحليل شؤون البحرين مع تركيا يربط بين العلاقات العالمية الدولية والدراسات الخليجية الخاصة، ويسهم في تحليل السياسة الخارجية في هذا المجال.

الهوامش والمراجع

1. "UK Opens Permanent Military Base in Bahrain," Reuters, (April 5, 2018), retrieved May 4, 2024, from https://www.reuters.com/article/idUSKCN1HC2NQ/; "Population and Demographics," Ministry of Information, retrieved May 5, 2024, from https://www.mia.gov.bh/kingdom-of-bahrain/population-and-demographics/?lang=en.

2. Nawal Aljasim, "Bahreyn–Türkiye İlişkileri: Gelişim, Günün Koşulları ve Gelecekteki Beklentiler," Master's thesis, Gazi University, 2019; Aydın Erdogan and Ali Serman Merdan "Türkiye'nin Körfez Açılımında Bahreyn," Çankırı Karatekin Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Vol. 11, No. 1 (2021), pp.441-465.

3. Nesibe Hicret Battaloglu "Ideational Factors in Turkey's Alignment with Qatar and Their Impact on Regional Security," The International Spectator, Vol. 56, No. 4 (2021), pp.101-118; Sean Yom, "Roles, Identity, and Security: Foreign Policy Contestation in Monarchical Kuwait," European Journal of International Relations, Vol. 26, No. 2 (2020), pp. 569-593; Fatima al-Karbi. "The United Arab Emirates Foreign Policy Change in the Post 2011 Middle East: A Role Theory Approach," Doctoral dissertation, Durham University, 2022.

4. Sebastian Harnisch, "Role Theory: Operationalization of Key Concepts," in Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull (eds.), Role Theory in International Relations, (Oxon: Routledge, 2011), pp. 7-15.

5. Harnisch, "Role Theory: Operationalization of Key Concepts," p. 10.

6. Quoted in Dirk Nabers "Identity and Role Change in International Politics," in Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull (eds.), Role Theory in International Relations, (Oxon: Routledge, 2011), p. 82.

7. Ernesto Laclau, "Deconstruction, Pragmatism, Hegemony," in Chantal Mouffe, Simon Critchley, Jacques Derrida, Ernesto Laclau, and Richard Rorty (eds.), Deconstruction and Pragmatism, (Routledge, 1996), pp. 49-70; Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics, Vol. 8, (Verso, 2014); Dirk Nabers, A Poststructuralist Discourse Theory of Global Politics, (Springer, 2015); Dirk Nabers, "Power, Leadership, and Hegemony in International Politics: The Case of East Asia," Review of International Studies, Vol. 36, No. 4, (2010), pp. 931-949; David Howarth, Aletta J. Norval, Aletta Norval, and Yannis Stavrakakis (eds.), Discourse Theory and Political Analysis: Identities, Hegemonies and Social Change, (Manchester University Press, 2000).

8. Betül Doğan-Akkaş, "Hegemonic Practices in the GCC Political Complex (GPC): Evolvement of Counter-Hegemonic Formations," Unpublished Doctoral dissertation, Durham University, 2023.

9. Nabers, "Power, Leadership, and Hegemony in International Politics," p. 934; Marijke Breuning, "Role Theory," in Patrick A. Mello and Falk Ostermann (eds.), Routledge Handbook of Foreign Policy Analysis Methods, (Routledge, 2022), p. 194.

10. Zekeriya Kurşun, "Osmanlı Devleti'nin Basra Körfezi Siyaseti: Bağdat, Basra ve Lahsa Beylerbeylikleri (1534-1672)," FSM İlmi Araştırmalar İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi, Vol. 12, (2018), p. 20.

11. Salih Özbaran, "Bahrain in 1559: A Narrative of Turco-Portuguese Conflict in the Gulf," Osmanlı Araştırmaları, Vol. 3, No. 3 (1982), pp. 90-104.

12. Salih Özbaran, "16. Yüzyılda Basra Körfezi Sahillerinde Osmanlılar: Basra Beylerbeyliğinin Kuruluşu," Tarih Dergisi, Vol. 25, (2011), pp. 51-72.

13. Kursun, "Osmanlı Devleti'nin Basra Körfezi Siyaseti," p. 13.

14. Kurşun, "Osmanlı Devleti'nin Basra Körfezi Siyaseti," p. 20.

15. Kurşun, "Osmanlı Devleti'nin Basra Körfezi Siyaseti," p. 11.

16. Zekeriya Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916: Basra Körferzi'nde Osmanlı-İngiliz Çekişmesi, (Türk Tarih Kurumu Basımevi, 2004), p. 25.

17. Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916, p. 28

18. Oktay Kızılkaya, "XIX. Yüzyılın Sonu XX. Yüzyılın Başlarında Basra Körfezinde Uluslararası Hakimiyet Mücadelesi," Electronic Turkish Studies, Vol. 8, No. 7 (2013), p. 297.

19. Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916, p. 37.

20. Zekeriya Kurşun, "Basra Körfezi'nde Bir Arap Aşireti: Acman Urbanı (1820-1913)," Belleten, Vol. 63, No. 236 (1999) p. 131.

21. Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916, p. 180.

22. Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916, p. 179.

23. Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916, p. 179.

24. Kurşun, Katar'da Osmanlılar 1871-1916: Basra körferzi'nde Osmanlı-İngiliz çekişmesi, p. 146.

25. Aljasim, "Bahreyn-Türkiye İlişkileri," p. 44.

26. Sam Pope Brewer, "U.N. Told Bahrain Seeks to Be Free," The New York Times, (May 3, 1970), retrieved May 5, 2024, from https://www.nytimes.com/1970/05/03/archives/un-told-bahrain-seeks-to-be-free-council-to-consider-report-on.html.

27. "Question of Bahrain Initial Proceedings," UN, (January 1970), retrieved from https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/en/sc/repertoire/69-71/Chapter%208/69-71_08-10-Question%20of%20Bahrain.pdf; Edward Gordon, "Resolution of the Bahrain Dispute," American Journal of International Law, Vol. 65, No. 3 (1971), pp. 560-568.

28. "Bilateral Political Relations between Türkiye and Bahrain," MFA, retrieved May 4, 2024, from https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkiye-and-bahrain.en.mfa.

29. Aljasim, "Bahreyn-Türkiye İlişkileri," p. 75.

30. "TBMM Tutanak Dergisi 65 inci Birleşim 15.5.1984 Salı," TBMM Arsivi, retrieved May 5, 2024, from https://www5.tbmm.gov.tr/tutanaklar/TUTANAK/TBMM/d17/c003/tbmm17003065.pdf.

31. "TBMM Tutanak Dergisi 55 inci Birleşim 16.3.1999 Salı," TBMM Arsivi, retrieved May 5, 2024, from https://www5.tbmm.gov.tr/tutanak/donem20/yil4/bas/b055m.htm.

32. "Erdogan Bahreyn'e Hareket Etti," Haber 7, (November 13, 2005), retrieved May 6, 2024, from, https://www.haber7.com/dunya/haber/121342-erdogan-bahreyne-hareket-etti.

33. Aljasim, "Bahreyn-Türkiye İlişkileri," p. 44.

34. "President Gül Due to Bahrain," Hürriyet, retrieved May 3, 2024, from https://www.hurriyet.com.tr/gundem/president-gul-due-to-bahrain-11424643.

35. Aljasim, "Bahreyn-Türkiye İlişkileri," p. 48.

36. "Bilateral Political Relations between Türkiye and Bahrain," MFA, retrieved May 4, 2024, from https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkiye-and-bahrain.en.mfa.

37. Sinem Cengiz, "Are Türkiye-Bahrain Relations Poised for a New Chapter?" Arab News, (February 2, 2024), retrieved May 6, 2024, from https://www.arabnews.com/node/2452861.

38. Cengiz, "Are Türkiye-Bahrain Relations Poised for a New Chapter?"

39. "Bahraini-Turkish Cooperation Discussed," Bahrain News Agency, (March 31, 2022), retrieved May 6, 2024, from https://www.bna.bh/en/BahrainiTurkishcooperationdiscussed.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDqjZbq%2BASlMHPxI%2FWywIQeQ%3D.

40. "Cooperation Protocol between Yunus Emre Institute and University of Bahrain," Yunus Emre Instituite, (August 26, 2016), retrieved May 6, 2023, from https://www.yee.org.tr/en/news/cooperation-protocol-between-yunus-emre-institute-and-university-bahrain; Betül Doğan Akkaş, "GCC States Support for Türkiye Reflects a Burgeoning Partnership," Gulf International Forum, (February 28, 2023), retrieved May 6, 2024, from https://gulfif.org/gcc-states-support-for-turkiye-reflects-a-burgeoning-partnership/.

41. Dirk Nabers used these two theories together in his analysis of identity and role theory, see: Nabers "Identity and Role Change in International Politics," p. 82.

42. Yasemin Akbaba, Özgür Özdamar, and Patrick James, Role Theory in the Middle East and North Africa
Politics, Economics and Identity, (Routledge, 2019); Özgür Özdamar and Sercan Canbolat, Leaders in the Middle East and North Africa: How Ideology Shapes Foreign Policy, (Cambridge University Press, 2023).

43. Marijke Breuning, "Role Theory in Foreign Policy," Oxford Research Encyclopedias, (May 24, 2017), retrieved May 6, 2024, from https://oxfordre.com/politics/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-334?p=emailACFsgIjpFv5/Q&d=/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-334.

44. Steven Wright, "Foreign Policy in the GCC States," in Mehran Kamrawa (ed.), International Politics of the Persian Gulf, (Syracuse University Press, 2011), pp. 72-93.

45. Nabers, "Power, Leadership, and Hegemony in International Politics," p. 939.

46. Nabers, "Power, Leadership, and Hegemony in International Politics."

47. Roger Simon, Gramsci's Political Thought: An Introduction, (London: Lawrence and Wishart, 1988), p. 24.

48. Simon, Gramsci's Political Thought.

49. Simon, Gramsci's Political Thought.

50. Simon, Gramsci's Political Thought.

51. Laclau and Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy.

52. Ernesto Laclau, "Beyond Emancipation," Development and Change, Vol. 23, No. 3 (1992), pp. 121-137; Laclau and Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy.

53. Harnisch, "Role Theory," p. 5.

54. Harnisch, "Role Theory," p. 8.

55. Kalevi J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, (1970), p. 277.

56. Harnisch, "Role Theory," p. 10.

57. Harnisch, et al., "Conclusion: Role Theory, Role Change, and the International Social Order," in Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull (eds.), Role Theory in International Relations, (Oxon: Routledge, 2011), p. 253.

58. Harnisch, et al., "Conclusion," p. 256.

59. Harnisch, et al., "Conclusion," p. 258.

60. Nabers "Identity and Role Change in International Politics," p. 74.

61. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," p. 267.

62. Kenneth Katzman, "Bahrain: Reform, Security, and US Policy," Congressional Research Service, (2013).

63. "Operation Kipion," Royal Navy, retrieved May 6, 2024, from https://www.royalnavy.mod.uk/news-and-latest-activity/operations/red-sea-and-gulf/operation-kipion.

64. "Operation Kipion," Royal Navy.

65. Harnisch, et al., "Conclusion," p. 253.

66. Harnisch, et al., "Conclusion," p. 253.

67. Sheldon Stryker, "Traditional Symbolic Interactionism, Role Theory, and Structural Symbolic Interactionism: The Road to Identity Theory," in Jonathan Turner (ed.), Handbook of Sociological Theory, (New York: Springer, 2006), p. 228.

68. Harnisch, "Role Theory"; Laclau and Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy.

69. "Turkey and Gulf States to Launch Talks for Free Trade Pact," Reuters, (May 21, 2014), retrieved May 6, 2024, from https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-gulf-states-launch-talks-free-trade-pact-2024-03-21/.

70. Ömer Bolat, Twitter, 12:47 PM (March 21, 2024), retrieved from https://twitter.com/omerbolatTR/status/1770749074066559243.

71. Jasem Al Budaiwi, Twitter, 3:17 PM (March 21, 2024), retrieved from https://twitter.com/jasemalbudaiwi/status/1770786731425484955.

72. "What Does Turkey Import from Bahrain?" The Observatory of Economic Complexity, retrieved from https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/import/tur/bhr/show/199.

73. "Bahrain's Import from Türkiye; Türkiye's Import from Bahrain," The Observatory of Economic Complexity (OEC), retrieved May 6, 2024, from https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/import/bhr/tur/show/2018.2019.2020.2021.2022.

.74 "Bahrain-Turkey Trade Set to Grow," EDB Bahrain, (November 4, 2019), retrieved May 5, 2024, from https://www.bahrainedb.com/latest-news/bahrain-turkey-trade-set-to-grow.

.75 "Bahrain's Import from Türkiye; Türkiye's Import from Bahrain), The Observatory of Economic Complexity.

.76 "Türkiye's Untapped Potential in Bilateral Trade Highlighted: Bahrain," Zawya, (October 12, 2023), retrieved May 6, 20204, from https://www.zawya.com/en/world/middle-east/turkiyes-untapped-potential-in-bilateral-trade-highlighted-bahrain-p40ittyz.

.77 "Bahrain's Import from Türkiye; Türkiye's Import from Bahrain", The Observatory of Economic Complexity.

.78 "Bahrain," World Bank Data, retrieved May 6, 2024, from https://data.worldbank.org/country/bahrain.

.79 "Where Does Bahrain Import Weapons from? (2013)," The Observatory of Economic Complexity, retrieved from https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/import/bhr/all/19/2013; Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), retrieved from https://www.sipri.org/.

.80 "Where Does Bahrain Import Weapons from? (2013)," The Observatory of Economic Complexity.

.81 "Muslim Brotherhood in Bahrain Change Their Statute to Confirm They Are not Affiliated with International Organisation," The Bahrain Mirror, (March 14, 2018), retrieved May 6, 2024, from http://bahrainmirror.com/en/news/45382.html

.82 Ibrahim Hatlani, "Bahrain Between Its Backers and the Brotherhood," Carnegie Endowment, (May 20, 2014), retrieved May 6, 2024, from https://carnegieendowment.org/sada/?fa=55653.

.83 Hatlani, "Bahrain Between Its Backers and the Brotherhood."

.84 "Turkey, Bahrain Share United, Stable Gulf Region Vision: FM Çavuşoğlu," Daily Sabah, (January 30, 2022), retrieved May 6, 2024, from https://www.dailysabah.com/politics/diplomacy/turkey-bahrain-share-united-stable-gulf-region-vision-fm-cavusoglu.

.85 "Bahrain 'Highly Values' Its Relations with Türkiye, Says Deputy Prime Minister," Anadolu Agency, (June 6, 2923), retrieved May 6, 2024, from https://www.aa.com.tr/en/middle-east/bahrain-highly-values-its-relations-with-turkiye-says-deputy-prime-minister/2915775#.

.86 "Bahrain 'Highly Values' Its Relations with Türkiye, Says Deputy Prime Minister," Anadolu Agency.

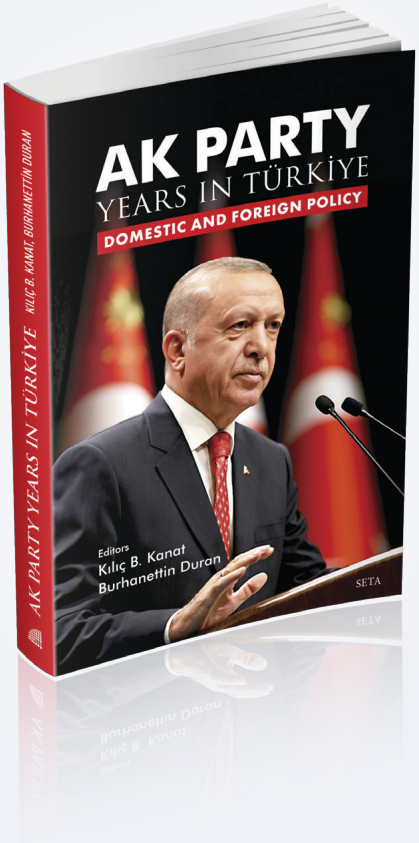

AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.

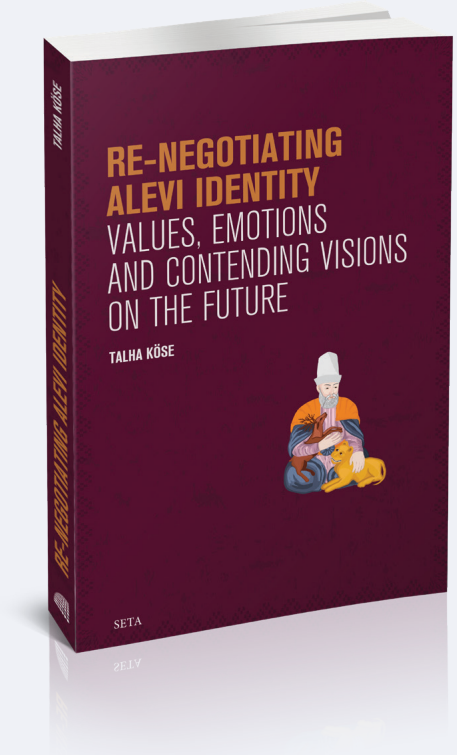

Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity